

Kindly click on the **LOGO** of each medium to read full article

	Title	الهيئات تناشد الحكومة عدم احالة السلسلة: تداعيات كارثية للتوجه نحو اقرار الضرائب
	Website	<a href="http://www.annahar.com">http://www.annahar.com</a> Date 7/11/2012 Page
	Title	«السلسلة» الهيئات» تطلق النداء الأخير لمواجهة تداعيات حريصون على عدم ارتباط اسم الحكومة بمشروع كارثي
	Website	<a href="http://www.assafir.com">http://www.assafir.com</a> Date 7/11/2012 Page
	Title	الهيئات الاقتصادية تطلق النداء الأخير للحكومة: إقرار "السلسلة" طعنة كبرى للاقتصاد اللبناني
	Website	<a href="http://www.almustaqbal.com">http://www.almustaqbal.com</a> Date 7/11/2012 Page
	Title	Les organismes économiques réitèrent leur refus catégorique
	Website	<a href="http://www.lorientlejour.com">http://www.lorientlejour.com</a> Date 7/11/2012 Page
	Title	الهيئات الاقتصادية دقت جرس الانذار الأخير من السلسلة: حريصون على عدم ارتباط اسم الحكومة بمشروع كارثي
	Website	<a href="http://www.alanwar-leb.com">http://www.alanwar-leb.com</a> Date 2012/11/7 Page
	Title	جدول زمني بإضرابات الأسبوع الحالي الهيئات الاقتصادية تستيق جلسة السلسلة بـ «إنذار أخير» وهيئة التنسيق تنجز الإستعدادات للإضراب تحسباً للأسوأ
	Website	<a href="http://www.journaladdiyar.com">http://www.journaladdiyar.com</a> Date 7/11/2012 Page
	Title	الهيئات الاقتصادية تدق جرس انذار السلسلة الأخيرة
	Website	<a href="http://www.albaladonline.com">http://www.albaladonline.com</a> Date 2012/11/7 Page
	Title	الهيئات في صرخة اخيرة:نداء وجرس انذار
	Website	<a href="http://www.elshark.com">http://www.elshark.com</a> Date 2012/11/7 Page
	Title	الهيئات السلسلة مسمار في نعش الاقتصاد
	Website	<a href="http://www.aljoumhouria.com">http://www.aljoumhouria.com</a> Date 2012/11/7 Page
		
	Media Monitoring Template 7 November 2012.doc Page   1 of 11 Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.	

الهيئات تناشد الحكومة عدم احالة السلسلة:  
تداعيات كارثية للتوجه نحو اقرار الضرائب

بعد الزيارة التي قام بها وفد من الهيئات الاقتصادية الى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة امس "بغية تنسيق المواقف واطلاع حاكم المركزي على موقفنا من سلسلة الرتب والرواتب"، كان للهيئات موقف صريح ناشدت فيه الحكومة عدم احالة المشروع على مجلس النواب في هذا الظرف الصعب، محذرة من تداعيات كارثية للتوجه نحو اقرار المزيد من الضرائب.

طلبت الهيئات بما سمته "صرخة اخيرة" و"نداء" و"جرس انذار اخير" الى الحكومة وجميع الحرساء على مصلحة الاقتصاد الوطني لعدم احالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب على مجلس النواب في هذا الظرف الصعب "الذي تشكل احالة المشروع فيه طعنة كبرى للاقتصاد اللبناني"، مؤكدة حرصها على عدم ارتباط اسم الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع "له نتائج كارثية على كل القطاعات والمرافق". وفي بيان لها امس، اشارت الهيئات الى انه بلغها وجود توجه لاحالة مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب على مجلس النواب في ظرف يمكن اعتباره استثنائياً تمر فيه البلاد، "والهيئات انطلاقاً من حرصها على الاقتصاد اللبناني وتخوفها من النتائج الكارثية التي ستنجم من اقرار مشروع القانون المذكور على كل القطاعات الاقتصادية، ترى ان توجه الحكومة لإقرار المزيد من الضرائب التي تطول بجزء كبير منها القطاع الخاص لتمويل السلسلة وموازنة العام المقبل، سيرتب تداعيات كارثية خطيرة على بنية الاقتصاد وهيكلته، علما انه يعاني أسوأ ظروفه منذ عقود عديدة، وخصوصا في ظل ما خلفته الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية من تأثيرات سلبية مباشرة على معظم القطاعات، ولا سيما على القطاع السياحي الذي تواجه العديد من مؤسساته خطر الإفلاس والإقفال، وأيضا على القطاع الإستثماري كون معظم المستثمرين العرب والأجانب جمّدوا إستثماراتهم في لبنان أو نقلوها إلى بلدان أكثر أمنا وأمانا، مما أدى إلى إضاعة الفرصة مرة جديدة على لبنان وحرمان تاليا الخزينة العامة ملايين الدولارات التي كان من الممكن الاستفادة منها لسد العجز المتنامي".

وسألت في بيانها عما اذا كانت الحكومة تستطيع ان تتحمّل العواقب التي يمكن أن تصيب القطاع الإقتصادي "الذي يزرع تحت عبء دين عام وإرتفاع مستمر في عجز الموازنة، إضافة إلى انخفاض مخيف في معدلات النمو التي وفق التقارير الصادرة عن أهم المراجع الإقتصادية العالمية قد لا تتجاوز الـ1% في أحسن الأحوال، وأقل من صفر% في حال بقاء الأزمة الداخلية على حالها، وتدهور الوضع المضطرب أصلا في سوريا والمنطقة العربية".

واعتبرت الهيئات ان صرختها هي بمثابة نداء وجرس إنذار أخير إلى الحكومة وكل الحرساء على مصلحة الاقتصاد الوطني، أملة من مجلس الوزراء الاخذ في الاعتبار هواجسها "والتراجع عن قرار تمويل السلسلة، كي لا يكون هذا التوجه بمثابة المسماة الأخير في نعش الاقتصاد اللبناني وان لا يرتبط اسم هذه الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على الاقتصاد اللبناني بكامله".

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2012



## «الهيئات» تطلق النداء الأخير لمواجهة تداعيات «السلسلة»:» حريصون على عدم ارتباط اسم الحكومة بمشروع كارثي

أطلقت «الهيئات الاقتصادية» ما أسمته «صرخة أخيرة بمثابة نداء وجرس إنذار أخير الى الحكومة وكل الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني، تنبه إلى عدم احالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب في هذا الطرف الصعب الذي تشكل احالة المشروع فيه، طعنة كبرى للاقتصاد اللبناني». وأكدت الهيئات حرصها على «عدم ارتباط اسم الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على القطاعات والمرافق كافة.»

وأذاعت الهيئات بعد ظهر امس، بياناً جاء فيه: «بلغنا ان هناك توجهاً لاحالة مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب في ظرف يمكن اعتباره استثنائياً تمر فيه البلاد. والهيئات، انطلاقاً من حرصها على الاقتصاد اللبناني وتخوفها من النتائج الكارثية التي ستنتج عن اقرار مشروع القانون المذكور على كل القطاعات الاقتصادية، ترى ان توجه الحكومة، لإقرار المزيد من الضرائب، التي تطاول بجزء كبير منها القطاع الخاص، لتمويل السلسلة وموازنة العام المقبل، سيرتب تداعيات كارثية خطيرة على بنية وهيكلية الاقتصاد اللبناني، الذي يعاني أسوأ ظروفه منذ عقود عديدة، خصوصاً في ظل ما تركته الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية من تأثيرات سلبية مباشرة في معظم القطاعات، لا سيما على القطاع السياحي الذي تواجه العديد من مؤسساته خطر الإفلاس والإقفال، وأيضاً على القطاع الاستثماري، حيث معظم المستثمرين العرب والأجانب جمّدوا استثماراتهم في لبنان أو نقلوها إلى بلدان أكثر أمناً وأماناً، ما أدى إلى إضاعة الفرصة مرة جديدة على لبنان، وحرمانه بالتالي الخزينة اللبنانية الملايين الدولارات، التي كان من الممكن الاستفادة منها لسدّ العجز المتنامي.»

وسألت الهيئات في بيانها: «هل تستطيع الحكومة أن تتحمّل العواقب التي يمكن أن تصيب القطاع الاقتصادي الذي يزرع تحت عبء دين عام وارتفاع مستمر في عجز الموازنة، إضافة إلى انخفاض مخيف في معدلات النمو التي وفق التقارير الصادرة عن أهم المراجع الاقتصادية العالمية، قد لا تتجاوز الواحد في المئة في أحسن الأحوال، وأقل من صفر في المئة في حال بقاء الأزمة الداخلية على حالها، وتدهور الوضع المضطرب أصلاً في سوريا والمنطقة العربية؟.»



## الهيئات الاقتصادية تطلق النداء الأخير للحكومة:

### إقرار "السلسلة" طغنة كبرى للاقتصاد اللبناني

المستقبل - الأربعاء 7 تشرين الثاني 2012 - العدد 4512 -

أطلقت الهيئات الاقتصادية ما أسمته "صرخة أخيرة بمثابة نداء وجرس إنذار أخير الى الحكومة وكل الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني لعدم إحالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب على مجلس النواب في هذا الظرف الصعب"، معتبرة أن هذه الإحالة "طغنة كبرى للاقتصاد اللبناني". وأكدت حرصها على "عدم ارتباط اسم الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع" له نتائج كارثية على كافة القطاعات والمرافق".

جاء ذلك في بيان أصدرته الهيئات الاقتصادية أمس قالت فيه 'بلغنا ان هناك توجهها لإحالة مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب في ظرف يمكن اعتباره استثنائياً تمر فيه البلاد. والهيئات انطلقا من حرصها على الاقتصاد اللبناني وتخوفها من النتائج الكارثية التي ستنج عن اقرار مشروع القانون المذكور على كافة القطاعات الاقتصادية، ترى ان توجه الحكومة، لإقرار المزيد من الضرائب، التي تطل بجزء كبير منها القطاع الخاص، لتمويل السلسلة وموازنة العام المقبل، سيرتب تداعيات كارثية خطيرة، على بنية وهيكلية الاقتصاد اللبناني، الذي يعاني أسوأ ظروفه منذ عقود عديدة، خصوصاً في ظل ما تركته الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية، من تأثيرات سلبية مباشرة على معظم القطاعات، ولا سيما على القطاع السياحي الذي تواجه العديد من مؤسساته خطر الإفلاس والإقفال، وأيضاً على القطاع الإستثماري، حيث معظم المستثمرين العرب والأجانب، جمدوا استثماراتهم في لبنان أو نقلوها إلى بلدان أكثر أمناً وأماناً، ما أدى إلى إضاعة الفرصة مرة جديدة على لبنان، وحرمانه بالتالي الخزينة اللبنانية ملايين الدولارات، التي كان من الممكن الإستفادة منها، لسد العجز المتنامي".

وسألت الهيئات في بيانها "هل تستطيع الحكومة أن تتحمل العواقب التي يمكن أن تصيب القطاع الاقتصادي، الذي يبرز تحت عبء دين عام، وارتفاع مستمر في عجز الموازنة، إضافة إلى انخفاض مخيف في معدلات النمو، التي وفق التقارير الصادرة عن أهم المراجع الاقتصادية العالمية، قد لا تتجاوز الواحد في المئة في أحسن الأحوال، وأقل من صفر في المئة، في حال بقاء الأزمة الداخلية على حالها، وتدهور الوضع المضطرب أصلاً في سوريا والمنطقة العربية".

واكد البيان إن "هذه الصرخة للهيئات الاقتصادية هي بمثابة النداء وجرس الإنذار الأخير، إلى الحكومة وكل الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق تأمل الهيئات من مجلس الوزراء، الأخذ في الإعتبار هواجس الهيئات، والتراجع عن قرار تمويل السلسلة، كي لا يكون هذا التوجه بمثابة المسمار الأخير في نعش الاقتصاد اللبناني وان لا يرتبط اسم هذه الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على الاقتصاد اللبناني بكامله".

[Back to Top](#)



[Back to Top](#)

l'orient  
LE JOUR

ÉCONOMIE



FRANSABANK

Media Monitoring Template 7 November 2012.doc

Page | 4 of 11

**Disclaimer:** Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

# Les organismes économiques réitèrent leur refus catégorique

mercredi, novembre 7, 2012

Les organismes économiques ont poussé hier leurs « énième cri d'alarme et mise en garde » au sujet de l'adoption de la nouvelle grille des salaires dans le secteur public, réaffirmant que son adoption porterait « gravement préjudice » à l'économie libanaise.

Rappelons que les organismes économiques, présidés par l'ancien ministre Adnane Kassar, mènent une campagne depuis plusieurs semaines contre l'adoption de la nouvelle grille des salaires par le gouvernement, qui selon eux conduirait le Liban « droit à la catastrophe ».

Il convient de rappeler que M. Kassar avait affirmé en septembre que la nouvelle grille n'avait pas été suffisamment étudiée et que son financement ne devait pas avoir pour conséquences d'imposer de nouvelles taxes à 4 millions de Libanais. Il avait jugé que l'entrée en vigueur de la nouvelle grille aggraverait l'endettement de l'État de près de 2,2 milliards de dollars par an.

Deux mémorandums en ce sens ont été soumis, en septembre également, par les organismes économiques aux ministres de l'Économie et des Finances, ainsi qu'à la présidence de la commission parlementaire de l'Économie et du Commerce.

[Back to Top](#)



## الهيئات الاقتصادية دقت جرس الانذار الاخير من السلسلة؛ حريصون على عدم ارتباط اسم الحكومة بمشروع كارثي

الليبناني، الذي يعاني اسوأ ظروفه منذ عقود عديدة، خصوصاً في ظل ما تركته الأوضاع الامنية والسياسية الداخلية من تأثيرات سلبية مباشرة على معظم القطاعات، ولا سيما على القطاع السياحي الذي توجه العديد من مؤسسيه خطراً الإقلاس والإقفال، وايضا على القطاع الإستثماري، حيث معظم المستثمرين العرب والأجانب جحدوا استثماراتهم في لبنان أو نقلوها إلى بلدان أكثر أمناً واماناً، ما أدى إلى اضعاف الفرصة مرة جديدة على لبنان، وحرم بالتالي الخزينة الليبنانية ملايين الدولارات، التي كان من الممكن الإفادة منها لسد العجز اللتنامي.

طالبت الهيئات الاقتصادية بما أسمته صرخة أخيرة منادية بناء وجرس إنذار أخير إلى الحكومة وكل الحرصين على مصلحة الاقتصاد الوطني، عدم احالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب في هذا الظروف الصعب الذي تشكل احالة المشروع فيه، طغمة كبيرة للاقتصاد الليبناني، وأكدت الهيئات حرصها على عدم ارتباط اسم الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على القطاعات والمدافق كافة. وادعت الهيئات بعد ظهر امس، بياناً جاء فيه: بلغنا ان هناك توجهاً لا حيلة مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب في ظرف يمكن اعتباره استثنائياً تفرقه البلاد. والهيئات تطالقا من حرصها على الاقتصاد الليبناني وتحولها من النتائج الكارثية التي تنتج عن اقرار مشروع القانون المذكور على كل القطاعات الاقتصادية ترى ان توجه الحكومة لإقرار المزيد من الضرائب، التي تطاول بحزم كبير على القطاع الخاص، لتمويل السلسلة وموازنة العام المقبل، بما تداعيات كارثية خطيرة على بنية وهيكلية الاقتصاد

[Back to Top](#)

## جدول زمني بإضرابات الأسبوع الحالي الهيئات الاقتصادية تستيق جلسة السلسلة بـ «إنذار أخير» وهيئة التنسيق تنجز الاستعدادات للإضراب تحسباً للأسوأ

انجزت «هيئة التنسيق النقابية» بكل فئاتها التحضيرات اللازمة لتنفيذ الاضراب العام يوم غد الخميس في حال عدم افراج مجلس الوزراء اليوم عن مشروع سلسلة الرتب والرواتب واحالته الى مجلس النواب بصفة معجل، بعدما كانت الهيئة قد أمهلت الحكومة حتى اليوم لبتّ مصير السلسلة، بنوداً وتمويلأ. وسيشمل الاضراب في حال انطلاقة جميع المدارس والثانويات الرسمية والخاصة، ومعاهد التعليم المهني والتقني، والادارات العامة، والوزرات، والقائمات.

وإذا ما انتصر الشارع على السراي يكون هذا الاسبوع اسبوع الاضرابات والاعتصامات، وهي السلسلة

التي بدأت اليوم مع رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية لينبري اصحاب المطاعم والمقاهي والمؤسسات السياحية لاعلان الاضراب والاعتصام اليوم، وغداً لهيئة التنسيق النقابية، وبعد غد لمتعاقدي التعليم الاساسي.

### { صرخة الهيئات }

وقبل اربع وعشرين ساعة من جلسة مجلس الوزراء التي سيحضرها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة للبحث في تمويل سلسلة الرتب والرواتب وانعكاسات هذا التمويل على الاقتصاد الوطني والنقد، سارعت الهيئات الاقتصادية الى اطلاق «صرخة اخيرة» هي «بمثابة نداء وجرس انذار اخير للحكومة وجميع الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني عدم احالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب على مجلس النواب». واعتبرت الهيئات في بيان لها ان «احالة المشروع طعنة كبرى للاقتصاد اللبناني»، وشددت على حرص الهيئات على «عدم ارتباط اسم الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على مختلف القطاعات والمرافق».

وجاء في بيان الهيئات: بلغنا ان هناك توجهاً لاحالة مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب في ظرف يمكن اعتباره استثنائياً تمر فيه البلاد. والهيئات انطلقاً من حرصها على الاقتصاد اللبناني وتخوفها من النتائج الكارثية التي ستنج عن اقرار مشروع القانون المذكور على كل القطاعات الاقتصادية ترى ان توجه الحكومة، لإقرار المزيد من الضرائب، التي تطاول بجزء كبير منها القطاع الخاص، لتمويل السلسلة وموازنة العام المقبل، سيرتب تداعيات كارثية خطيرة على بنية وهيكلية الاقتصاد اللبناني، الذي يعاني أسوأ ظروفه منذ عقود عديدة، خصوصاً في ظل ما تركته الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية من تأثيرات سلبية مباشرة على معظم القطاعات، ولا سيما على القطاع السياحي الذي تواجه العديد من مؤسساته خطر الإفلاس والإقفال، وأيضاً على القطاع الإستثماري، حيث معظم المستثمرين العرب والأجانب جمّدوا إستثماراتهم في لبنان أو نقلوها إلى بلدان أكثر أمناً وأماناً، ما أدى إلى إضاعة الفرصة مرة جديدة على لبنان، وحرم بالتالي الخزينة اللبنانية ملايين الدولارات، التي كان من الممكن الإفادة منها لسد العجز المتنامي.

وسألت الهيئات في بيانها «هل تستطيع الحكومة أن تتحمل العواقب التي يمكن أن تصيب القطاع الاقتصادي الذي يزرح تحت عبء دين عام وارتفاع مستمر في عجز الموازنة، إضافة إلى انخفاض مخيف في معدلات النمو التي وفق التقارير الصادرة عن أهم المراجع الاقتصادية العالمية، قد لا تتجاوز الواحد في المئة في أحسن الأحوال وأقل من صفر في المئة في حال بقاء الأزمة الداخلية على حالها، وتدهور الوضع المضطرب أصلاً في سوريا والمنطقة العربية؟».

وختم البيان: هذه الصرخة للهيئات الاقتصادية هي بمثابة النداء وجرس الإنذار الأخير إلى الحكومة وكل الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق تأمل الهيئات من مجلس الوزراء الأخذ في الاعتبار هواجس الهيئات، والتراجع عن قرار تمويل السلسلة كي لا يكون هذا التوجه



## بمناخ المسمار الأخير في نعش الإقتصاد اللبناني، والاي يرتبط اسم هذه الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على الإقتصاد اللبناني بكامله».

ودعا المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين إلى إطلاق حملة دعم وتأييد للإضرابات العمالية والمطلبية التي تعم البلاد بدءاً بقرار «هيئة التنسيق النقابية» القاضي بإعلان الإضراب العام في كل المدارس والثانويات الرسمية والخاصة ومعاهد التعليم المهني والتقني والإدارات العامة والوزارات والقائمات، في الثامن من الشهر الحالي في حال عدم إحالة ملف سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام إلى المجلس النيابي بصفة المعجل»، كما أعلن المكتب دعمه وتأييده لقرار الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية القاضي بإعلان الإضراب التحذيري (امس)، للمطالبة بتعيين عمداء لكليات الجامعة ومعاهدها وإعادة تشكيل مجلس الجامعة وإنجاز ملف التفرغ للأساتذة المتعاقدين بالساعة.

وشدد الاتحاد الوطني على «حق العاملين في القطاع العام بممارسة حرياتهم النقابية في إطار مؤسسات نقابية مستقلة»... فبعد الذي حصل ويحصل على صعيد التحركات المطلبية في إطار هيئة التنسيق النقابية، وطالما ثبت بالملوس إمكانية الالتفاف، تحت سقف الأنظمة والقوانين المرعية للإجراء، على القانون الذي يمنع العاملين في القطاع العام من إنشاء نقابات مستقلة والانخراط فيها وممارسة حقهم وحرياتهم النقابية في إطارها، وهي حقوق أقرتها المواثيق الدولية وأكدت عليها، بات هذا القانون بحكم الساقط وغير ذي فعالية تذكر؛ ومن الواقعية بمكان العمل على تعديله أو إلغائه لجهة إقرار حق التنظيم النقابي للعاملين في القطاع العام».

وأعرب الاتحاد عن عدم مفاجأته لـ«غياب» الاتحاد العمالي العام، معتبراً ان هذا «نهج وسياسات درج عليها في التعاطي مع كثير من القضايا والمواقف».

{ الاضراب السياحي }

واليوم دور اصحاب المؤسسات السياحية وموظفيها الذين سيعتصمون عند الساعة العاشرة من قبل ظهر اليوم عند تقاطع السويكو - الناصرة - طريق الشام بعدما «تعطلت لغة الكلام واقفلت الكتل النيابية الابواب بوجه مساعي تعديل مادة في القانون 174» المتعلق بمنع التدخين. ومن المتوقع ان تشارك عائلات الموظفين المتظاهرة السلمية، على ان توزع الشعارات والقبعات في مكان التظاهرة.

{ اضراب المتعاقدين }

وأصدرت اللجنة العليا للمدرسين المتعاقدين في مرحلة التعليم الاساسي الرسمي بياناً، دعت خلاله جميع المدرسين المتعاقدين «الى الاضراب والاعتصام أمام وزارة التربية - الاونيسكو، في العاشرة والنصف صباح الجمعة 9 الحالي»، مشيرة «الى أن هذا الاضراب يأتي بعد فشل الحوار مع وزارة التربية، علماً أن السلفة شملت جميع المتعاقدين في الادارات الرسمية المختلفة بالإضافة الى تلو وزارة التربية في إرسال جداول المستحقات العائدة للفصل الثالث من العام الماضي الى وزارة المالية لصرفها». وأسفرت اللجنة لـ«سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الوزارة تجاه قضايا المدرسين المتعاقدين بحجة عدم القدرة على حلها».

0  
[inShare](#) [Tweet](#)

[Back to Top](#)





## الهيئات الاقتصادية تدق جرس إنذار السلسلة الأخير

صدى البلد



عدنان القصار

من مؤسساته خطر الإفلاس والإقفال، وأيضا على القطاع الإستثماري، حيث معظم المستثمرين العرب والأجانب جفدوا إستثماراتهم في لبنان أو نقلوها إلى بلدان أكثر أمناً وأماناً، ما أدى إلى إضاعة الفرصة مرة جديدة على لبنان، وحرّم بالتالي الخزينة اللبنانية ملايين الدولارات. وسألت الهيئات في بيانها «هل تستطيع الحكومة أن تتحلّل العواقب التي يمكن أن تصيب القطاع الإقتصادي الذي يبرز تحت عبء دين عام وإرتفاع مستمر في عجز الموازنة، إضافة إلى انخفاض مخيف في معدلات النمو التي وفق التقارير الصادرة عن أهم المراجع الإقتصادية العالمية، قد لا تتجاوز الواحد في المئة في أحسن الأحوال وأقل من صفر في المئة في حال بقاء الأزمة الداخلية على حالها، وتدهور الوضع المضطرب أصلاً في سورية والمنطقة العربية؟».

وختتم البيان: هذه الصرخة للهيئات الإقتصادية هي مثابة النداء وجرس الإنذار الأخير إلى الحكومة .

القطاعات الاقتصادية ترى ان توجه الحكومة، لإقرار المزيد من الضرائب، التي تطاول بجزء كبير منها القطاع الخاص، لتمويل السلسلة وموازنة العام المقبل، سيرتّب تداعيات كارثية خطيرة على بنية وهيكلية الإقتصاد اللبناني، الذي يعاني أسوأ ظروفه منذ عقود عديدة، خصوصاً في ظل ما تركته الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية من تأثيرات سلبية مباشرة على معظم القطاعات، ولا سيما على القطاع السياحي الذي تواجهه العديد

طالبت الهيئات الاقتصادية بما أسمته «صرخة أخيرة مثابة نداء وجرس إنذار أخير الى الحكومة وكل الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني، عدم احالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب في هذا الظرف الصعب الذي تشكل احالة المشروع فيه، طعنة كبرى للاقتصاد اللبناني». وأكدت الهيئات حرصها على «عدم ارتباط اسم الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على القطاعات والمرافق كافة».

وأذاعت الهيئات أمس بياناً جاء فيه: «بلغنا ان هناك توجهاً لاحالة مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب على مجلس النواب في ظرف يمكن اعتباره استثنائياً تمر فيه البلاد. والهيئات انطلقاً من حرصها على الاقتصاد اللبناني وتخوّفها من النتائج الكارثية التي ستنتج عن اقرار مشروع القانون المذكور على كل

[Back to Top](#)

الشَّق



### الهيئات في صرخة اخيرة: نداء وجرس انذار

طالبت الهيئات الاقتصادية بما أسمته «صرخة أخيرة مثابة نداء وجرس إنذار أخير الى الحكومة وكل الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني، عدم احالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب في هذا الظرف الصعب الذي تشكل احالة المشروع فيه، طعنة كبرى للاقتصاد اللبناني».

وأكدت الهيئات حرصها على «عدم ارتباط اسم الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على القطاعات والمرافق كافة».

وقالت الهيئات امس في بيان «بلغنا ان هناك توجهاً لاحالة مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب في ظرف يمكن اعتباره استثنائياً تمر فيه البلاد. والهيئات انطلقاً من حرصها على الاقتصاد اللبناني وتخوّفها من النتائج الكارثية التي ستنتج عن اقرار مشروع القانون المذكور على كل القطاعات الاقتصادية ترى ان توجه الحكومة، لإقرار المزيد من الضرائب،

التي تطاول بجزء كبير منها القطاع الخاص، لتمويل السلسلة وموازنة العام المقبل، سيرتّب تداعيات كارثية خطيرة على بنية وهيكلية الإقتصاد اللبناني، الذي يعاني أسوأ ظروفه منذ عقود عديدة، خصوصاً في ظل ما تركته الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية من تأثيرات سلبية مباشرة على معظم القطاعات، لا سيما على القطاع السياحي الذي تواجه العديد من مؤسساته خطر الإفلاس والإفقال، وأيضاً على القطاع الإستثماري، حيث معظم المستثمرين العرب والأجانب جمّدوا إستثماراتهم في لبنان أو نقلوها إلى بلدان أكثر أمناً وأماناً، ما أدى إلى إضاعة الفرصة مرة جديدة على لبنان، وحرّم بالتالي الخزينة اللبنانية ملايين الدولارات، التي كان من الممكن الإفادة منها لسدّ العجز المتنامي.

وسألت الهيئات في بيانها «هل تستطيع الحكومة أن تتحمّل العواقب التي يمكن أن تصيب القطاع الإقتصادي الذي يبرز تحت عبء دين عام وإرتفاع مستمر في عجز الموازنة، إضافة إلى انخفاض مخيف في معدّلات النمو التي وفق التقارير الصادرة عن أهم المراجع الإقتصادية العالمية، قد لا تتجاوز الواحد في المئة في أحسن الأحوال وأقل من صفر في المئة في حال بقاء الأزمة الداخلية على حالها، وتدهور الوضع المضطرب أصلاً في سوريا والمنطقة العربية؟».

وختم البيان: هذه الصرخة للهيئات الإقتصادية هي مثابة النداء وجرس الإنذار الأخير إلى الحكومة وكل الحريصين على مصلحة الإقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق تأمل الهيئات من مجلس الوزراء الأخذ في الإعتبار هواجس الهيئات، والتراجع عن قرار تمويل السلسلة كي لا يكون هذا التوجّه مثابة المسمار الأخير في نعش الإقتصاد اللبناني، وألا يرتبط إسم هذه الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على الإقتصاد اللبناني بكامله».

[Back to Top](#)



## «الهيئات»: «السلسلة» مسار في «نעش الاقتصاد»

وسألت الهيئات في بيانها: "هل تستطيع الحكومة أن تتحمل العواقب التي يمكن أن تصيب القطاع الاقتصادي، الذي يبرز تحت عبء دين عام، وارتفاع مستمر في عجز الموازنة، إضافة إلى انخفاض مخيف في معدلات النمو".

فتم البيان: "إن هذه المرخة للهيئات الاقتصادية هي بمثابة النداء وجرس الإنذار الأخير، إلى الحكومة وكل المرمسين على مصلحة الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق، تأمل الهيئات من مجلس الوزراء، الأخذ بعين الاعتبار هواجس الهيئات، والتراجع عن قرار تمويل السلسلة، كي لا يكون هذا التوجه بمثابة المسمار الأخير في نعش الاقتصاد اللبناني". ■

والهيئات انطلاقاً من حرصها على الاقتصاد اللبناني، وتوقفها من النتائج الكارثية التي ستتبع عن اقرار مشروع القانون المذكور على كافة القطاعات الاقتصادية ترى ان توجه الحكومة، لاقرار المزيد من الضرائب، التي تطال جزء كبير منها القطاع الخاص، لتمويل السلسلة وموازنة العام المقبل، سيرتب تداعيات كارثية خطيرة، على بنية وهيكلة الاقتصاد اللبناني، الذي يعاني أصوا ظروفاً منذ عقود عديدة، خصوصاً في ظل ما تركته الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية، من تأثيرات سلبية مباشرة على معظم القطاعات، ولا سيما على القطاع السياحي الذي تواجه العديد من مؤسساته خطر الإفلاس والإقفال، وايضا على القطاع الإستثماري.

أطلقت الهيئات الاقتصادية ما أسمته مرخة أخيرة بمثابة نداء وجرس إنذار أخير إلى الحكومة وكل المرمسين على مصلحة الاقتصاد الوطني لعدم احالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب على مجلس النواب في هذا الطرف المصعب، بحيث تشكل إحالته طمئة كبرى للاقتصاد اللبناني، وأكدت الهيئات الاقتصادية حرصها على عدم ارتباط اسم الحكومة رئيساً ووزراء بمشروع له نتائج كارثية على كافة القطاعات والمراقف.

مواقف الهيئات جاء في بيان جاء فيه: بلقنا ان هناك توجهاً لإحالة مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب في ظرف يمكن اعتباره استثنائياً تعرف فيه البلاد.

[Back to Top](#)